خسائر الحروب التجارية بالأسواق الناشئة تجاوزت عوائد الأرباح

ساكسو بنك: المخاوف التجارية تؤدي إلى خسائر في السلع خلال شهر أغسطس

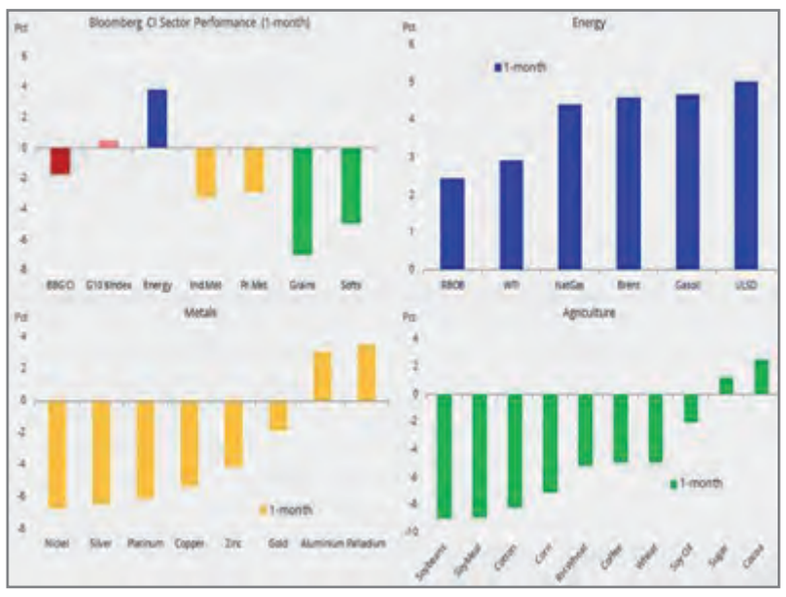

قال رئيس استراتيجية السلع في ساكسو بنك أولي هانسن لقد سجّل قطاع السلع خلال شهر أغسطس خسارة للشهر الثالث على التوالي، حيث تجاوزت الخسائر الناجمة عن الحروب التجارية والاضطرابات في الأسواق الناشئة عوائد الأرباح التي حققها قطاع الطاقة. وارتفعت أسعار النفط الخام نظراً لظهور مؤشرات على تراجع إنتاج النفط الإيراني نتيجة للعقوبات الأمريكية. ويمكن ربط الكثير من التطورات في أسواق السلع – سواء كانت صعوداً أم هبوطاً – بشكل مباشر مع القرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية ومجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال الأشهر الماضية.

وساهمت قوة الاقتصاد الأمريكي في زيادة احتمالات قيام المجلس بتشديد سياساته والتي فاقمت بدورها من الضغوط المترتبة على الأسواق الناشئة التي تبذل جهوداً مضنية لسداد ديونها الخارجية المقوّمة بالدولار الأمريكي. ويضاف إلى ذلك كله الحرب التجارية المستمرة بين الصين والولايات المتحدة، والتي يمكن أن تستعر في بداية شهر سبتمبر نتيجة لسياسات الرئيس ترامب والذي أشار إلى أنه يعتزم زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الصينية بمقدار 200 مليار دولار أمريكي. ونتيجة لذلك، تتصاعد المخاوف في الأسواق حول مستقبل النمو العالمي ومستويات الطلب على السلع الأساسية خلال الفترة المتبقية حتى عام 2019.

ويشكل ذلك مصدر قلق بالنسبة إلى الصين على وجه التحديد، والتي تعد بمثابة مصدر أساسي للطلب على المعادن الصناعية. ورداً منها على العقوبات الأمريكية، سمحت الصين بتراجع قيمة عملتها مما فاقم الضغوط على أسعار المعادن – ولا سيما الذهب والنحاس –، حيث لوحظ الترابط الوثيق بين هذه الإجراءات وتراجع أسعار المعادن خلال الأشهر القليلة الماضية.

أما على صعيد أسواق الحبوب، فإن موسم الحصاد المتعثر الذي شهدناه خلال فصل الصيف الحالي خارج الولايات المتحدة – والذي وفر دعماً قوياً لأسعار الحبوب خلال شهر يوليو الماضي – اتخذ منحى معاكساً خلال شهر أغسطس نتيجة لوفرة المحاصيل في الولايات المتحدة. ويضاف إلى ذلك الرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على واردات فول الصويا الأمريكية والتي ساهمت في تراجع أسعار الحبوب بأكثر من 7% خلال شهر أغسطس الماضي.

ومع بعض الاستثناءات القليلة، استأثر قطاع الطاقة بمعظم المكاسب التي تحققت في شهر أغسطس. وتعافى قطاع النفط الخام من تأثير عمليات البيع الممتدة بين شهر يوليو ومنتصف شهر أغسطس والتي جاءت مدفوعة بالرؤية القائلة أن "الحرب التجارية ستؤدي إلى تراجع معدلات النمو المستقبلية". ولكن مع ظهور مؤشرات على انخفاض المعروض الإيراني بسبب العقوبات الأمريكية المرتقبة، فقد تحول التركيز مرة أخرى إلى هذا النقص الوشيك في مستويات العرض.

وبناء على ما سبق، فإننا نتوقع بأن يحافظ النفط الخام على نطاقه السعري بين 70 – 80 دولاراً أمريكياً للبرميل، مع وجود اتجاه تصاعدي يوفر مستويات مقاومة ضعيفة للغاية على المدى القصير. وشهد انخفاض مستويات العرض تراجعاً قوياً في النطاقات الزمنية للفروق السعرية كما يبين الشكل أدناه مع مقارنة للفارق السعري الذي دام 12 شهراً للعقود الآجلة بين شهري ديسمبر 2018 وديسمبر 2019. ومن المرجح لهذا التطور أن يفضي إلى اجتذاب معدلات جديدة من الطلب المتجدد من جانب صناديق التحوط طويلة الأجل، بينما يمكن للتهديدات الإيرانية بإيقاف إمدادات النفط عبر مضيق هرمز أن تزيد من المخاطر الجيوسياسية.

وبعد بلوغها رقماً قياسياً بلغ حوالي 1.1 مليار برميل نفط في شهر مارس الماضي، خفّضت صناديق التحوط إجمالي العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 40% لتبلغ أدنى مستوياتها خلال 11 شهراً. ومن المثير للاهتمام خلال هذه الفترة ملاحظة مدى محدودية عدد عقود البيع التي تحولت إلى فوائد مدينة. وحتى خلال الفترة بين شهري يوليو وأغسطس عندما انخفضت أسعار خام برنت بحوالي 10 دولارات أمريكية للبرميل، لم يطرأ تغيير كبير على إجمالي العقود قصيرة الأجل (التي يمثلها الخط البياني الأحمر في الشكل البياني الأيسر أعلاه)، والتي أغلقت على أدنى مستوى لها خلال الأعوام الخمسة الماضية.

ويبرهن ذلك على المنحى التصاعدي الذي حافظت عليه أسواق النفط بالرغم من التوقعات السلبية التي سادت خلال وقت سابق من العام الحالي. وتشير توقعاتنا على المدى القصير إلى إمكانية ارتفاع الأسعار، ولكن المخاوف المرتبطة بالطلب ستتصاعد مرة أخرى، ولا سيما إذا استمرت حالة الضعف الراهنة في الأسواق الناشئة والحرب التجارية بالمساهمة في تراجع توقعات النمو المستقبلية.

وبعد تراجعه إلى أكثر من 75 دولاراً أمريكياً للبرميل، فإن الهدف يتمثل في رفع عتبة المقاومة السعرية لخام برنت إلى نطاق يتراوح بين 78.50–80 دولار أمريكي للبرميل.

من ناحية ثانية، تواصل أسعار الذهب انتعاشها بعد أن بلغت أدنى مستوياتها خلال منتصف شهر أغسطس الماضي، حيث ارتفعت إلى أكثر من 1200 دولار أمريكي للأونصة. إلا أن هذا الانتعاش لم يكن قوياً بما يكفي للحيلولة دون تسجيل المعدن الأصفر خسائراً للشهر الخامس على التوالي. وجاء تراجع أسعار الذهب خلال هذا العام مدفوعاً بتنامي قوة الدولار الأمريكي، وارتفاع معدلات الفائدة الأمريكية على المدى القصير، وعدم ظهور أي مؤشرات حتى الآن حول إمكانية حدوث تضخم. ويضاف إلى ذلك كله انعدام التنوع في الطلب نتيجة للصعود المتواصل للأسهم الأمريكية.

وتتطلع الأسواق حالياً للعثور على مؤشرات حول إمكانية أن تبدأ صناديق التحوط بالتخلي عن مراكزها المالية قصيرة الأجل في عقود الذهب الآجلة في بورصة 'كومكس'. وخلال فترة الأسابيع الستة المنتهية بتاريخ 21 أغسطس الماضي، سجّل صافي عقود الحبوب انخفاضاً بنسبة 79 ألف لوت، ما يمثل رقماً قياسياً يزيد بحوالي 3.3 ضعفاً عن رقمها القياسي السابق الذي سجلته في شهر ديسمبر 2015. وقد يفضي الانتعاش المستمر للذهب في نهاية المطاف إلى تسارع وتيرة ارتفاع أسعاره نتيجة لإجراءات صناديق التحوط. أما الآن، وكما كان الحال عليه خلال الشهرين الماضيين؛ سيبقى الدولار الأمريكي المصدر الرئيسي لتغير أسعار الذهب صعوداً كان أم هبوطاً.

وبينما يمر الذهب بمرحلة التعافي، فإننا نعتقد بأهمية التركيز على معدني الفضة والبلاتين. فقد شهدت أسعار الفضة انخفاضاً نسبياً بالمقارنة مع أسعار الذهب، وهو أمر لم نشهده إلا في مناسبات قليلة خلال العشرين عاماً الماضية. وخلال التداول الأخير، بلغت نسبة تداول الذهب إلى الفضة أكثر من 82 (أونصة من الفضة مقابل أونصة واحدة من الذهب) خلال شهر فبراير 2016. وأفضى تعافي الفضة إلى ارتفاع هذه النسبة مجدداً لتبلغ 66.

صندوق الإستثمارات العامة السعودي يعين أندرو ليفيريس كمستشار خاص

أندرو ليفيريس

أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي عن تعيين أندرو ليفيريس كمستشار خاص لصندوق الاستثمارات العامة في الشؤون ذات الأهمية الاستراتيجية للصندوق. وسيصبح السيد ليفيرس بموجب هذا التعيين مستشاراً لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد، وذلك بصفة سموه رئيساً لمجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة. كما سيقوم السيد ليفيرس بتقديم المشورة اللازمة إلى كل من مجلس إدارة الصندوق، ومعالي المشرف على صندوق الاستثمارات العامة الأستاذ ياسر بن عثمان الرميان.

وسيعمل ليفيريس عن كثب مع صندوق الاستثمارات العامة في العديد من المجالات، كما سيساعد الصندوق في مساعيه لرفع قيمة محفظته الاستثمارية، إضافة إلى ضمان التكامل اللازم بين الشركات التي يملكها الصندوق من أجل تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

ويُعد أندرو ليفيريس أحد رواد الاقتصاد العالمي البارزين، حيث يتمتع بخبرة تفوق الأربعين عاماً في شركة داو، كما تشمل مسيرته المهنية مجالات الصناعة والهندسة والمبيعات والتسويق بالإضافة إلى الاقتصاد والإدارة العامة في شركات عالمية مختلفة.

ويجدر الذكر أنّ السيد ليفريس يتمتع بخبرة عملية طويلة في المملكة العربية السعودية تمتد لأكثر من عقدين من الزمن. وخلال فترة إدارته لشركة داو دوبونت للكيماويات، قامت الشركة بالتعاون مع أرامكو بتطوير مجمع صدارة للكيميائيات والذي يعد أكبر مجمع للبتروكيميائيات والأول من نوعه في العالم.

وقد شغل ليفريس سابقاً منصب مستشار لرئيسين من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ويشغل حالياً عضوية مجلس الإدارة في شركة إي بي إم وشركة أرامكو السعودية، كما تولى العديد من المناصب الاستشارية العليا لدى الكثير من الشركات الخاصة والهيئات الحكومية.

بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية

«النقد العربي» ينظم ورشة عمل «تسهيل تطبيق معايير مجلس الخدمات الإسلامية»

جانب من الورشة

افتتحت صباح امس ورشة عمل "تسهيل تطبيق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات الاسلامية" التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الاسلامية، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 2 – 5 سبتمبر 2018.

يأتي انعقاد الورشة لتسليط الضوء على أهم العناصر الرئيسية في الرقابة على المصارف الإسلامية وتحديداً تطبيق المستجدات على معايير كفاية رأس المال وكذلك المباديء الأساسية للرقابة على المصارف الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية، وكذلك على تجارب بلداننا العربية بهذا الخصوص سواء تلك التي يعمل النظام المصرفي بالكامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتلك الدول التي تعمل فيها المصارف الإسلامية جنباً إلى جنب مع المؤسسات المصرفية التقليدية.

بهذه المناسبة ألقت إدارة معهد السياسات الاقتصادية، نيابة عن معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس الإدارة، كلمة جاء فيها:

يسعدني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في ورشة عمل حول "تسهيل تطبيق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات الاسلامية" التي يعقدها معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الاسلامية. آملًا أن تسهم في إثراء معلوماتكم بموضوع الرقابة على المصارف الاسلامية وآخر لمستجدات هذا الموضوع الهام.

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية تقدماً سريعاً حول العالم، ليس فقط في الدول الإسلامية، بل شملت أسواقاً ناشئة وأخرى متقدمة. التطور والنمو في هذه الصناعة لم يقتصر على زيادة حجم الأعمال وعدد المؤسسات، بل تعداه إلى تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات وكذلك التطوير في البنية التشريعية والتنظيميّة. كذلك حققت الصناعة المصرفية الإسلامية زيادة ملحوظة وأصبحت تشكل نسبة مهمة من حجم السوق في العديد من الدول التي تعمل بهاحخ فعلى سبيل المثال لا الحصر تشكل أصول المصارف الإسلامية ما يقارب 25% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. من الجدير بالذكر أن أصول الصيرفة الإسلامية قد شهدت نمواً بلغ 15% سنوياً على مدار العقدين الماضيين.

أظهرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى أهمية وجود أطر للسياسات الاحترازية التي تضمن استقرار القطاع المالي وذلك بالتركيز على تقييم المخاطر التي يواجهها القطاع المالي، والقدرة على حل الأزمات.

إن الاتجاه المتصاعد باندماج الصناعة المصرفية الإسلامية في النظام المالي العالمي يستدعي أن تنظر السلطات الرقابية بأطرها الرقابية وتطويرها وفقاً للتغيرات في البيئة المالية العالمية والمعايير الإشرافية الدولية. من الجدير الذكر أن صندوق النقد الدولي اعتمد أخيراً المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية كإطار لتقييم متانة القطاعة المالي جنباً إلى جنب مع المعايير التي يتم فيها تقييم المصارف التقليدية، هذا ما تهدف إليه الدورة حيث سيتم التعرض للعديد من الجوانب الرقابية التي تخص المصارف الإسلامية وأهميتها للحفاظ على سلامة ومتانة هذه المصارف وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي. كذلك الاطلاع على مدى توافق الأطر الرقابية على المصارف الإسلامية مع تلك المتعلقة بالمصارف التقليدية آخذاً بالاعتبار طبيعة عمل المصارف الإسلامية.

يأتي انعقاد الورشة لتسليط الضوء على أهم العناصر الرئيسية في الرقابة على المصارف الإسلامية وتحديداً تطبيق المستجدات على معايير كفاية رأس المال وكذلك المباديء الأساسية للرقابة على المصارف الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية، وكذلك على تجارب بلداننا العربية بهذا الخصوص سواء تلك التي يعمل النظام المصرفي بالكامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتلك الدول التي تعمل فيها المصارف الإسلامية جنباً إلى جنب مع المؤسسات المصرفية التقليدية.

في إطار مبادراتها لعام زايد والتزاماً بمسؤوليتها المجتمعية

مطارات أبوظبي تنظم مبادرة «رحلة عيال زايد» إلى جزيرة صير بني ياس

نظمت مطارات أبوظبي مبادرة "رحلة عيال زايد" إلى جزيرة صير بني ياس يوم الجمعة (31 أغسطس 2018)، التي استضافت فيها 31 من الأطفال الأيتام بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، وذلك ضمن المبادرات التي اعتمدتها لـ"عام زايد".

وتأتي المبادرة في إطار المسؤولية المجتمعية لمطارات أبوظبي، والتي تلتزم من خلالها بشكل كامل في تنظيم ودعم العديد من المبادرات المجتمعية، إضافة إلى رعاية الجمعيات الخيرية في الدولة، وذلك بما يتماشى مع رؤيتها في أن تصبح مجموعة المطارات الرائدة على مستوى العالم.

وتعاونت مطارات أبوظبي في تنظيم المبادرة مع مجموعة من الأطراف المعنية، من بينها الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، والقيادة العامة لشرطة أبوظبي، ودائرة الثقافة والسياحة أبوظبي وشركة تطوير الاستثمار السياحي التي قامت برعاية الأنشطة الترفيهية على الجزيرة والاستضافة في الفندق، وطيران أبوظبي التي قامت بتأمين الرحلة الجوية.

وتضمنت الرحلة مشاركة الأطفال في رحلة سفاري خاصة على الجزيرة، إلى جانب الاستمتاع بمجموعة من الأنشطة المائية. كما سنحت للأطفال فرصة غرس شجرة سيجري تسميتها باسمهم على الجزيرة، وحصلوا في نهاية الرحلة على مجموعة من الهدايا الرمزية لتبقى الرحلة كذكرى جميلة في مخيلتهم.

وأشادت مطارات أبوظبي بموظفيها الذين قاموا بهذه المبادرة، وعملوا على تنظيمها والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية لإنجاحها وضمان الوصول إلى الأطفال الذين يستحقون المشاركة فيها.

والجدير بالذكر، أنه منذ بداية هذا العام أطلقت مطارات أبوظبي عدد من المبادرات احتفالاً بعام زايد، كان من أبرزها اعتماد ختم "عام زايد" للهجرو والجوازات في مطار أبوظبي الدولي، وذلك بالتعاون مع جوازات المطار، وحملة مير الخير والتي جمع فيها موظفي الشركة ما يلزم لشراء المستلزمات الغذائية وتوزيعها على العائلات الأقل حظاً قبيل شهر رمضان الفضيل، ووضع شعار "عام زايد" على أحد أبراج المراقبة الجوية لمطار العاصمة.

زيادة في انتشار «البوتات» متعددة الوظائف

نشر باحثون عاملون لدى كاسبرسكي لاب تقريراً حول نشاط ما يُعرف بـ"بوتات" الإنترنت التخريبية Botnets، وهي برمجيات تُعرف أيضاً باسم "روبوتات الويب" وتقوم بإنجاز مهام تلقائية عبر الإنترنت. وشمل التقرير دراسة لنشاط البوتات في النصف الأول من العام الجاري 2018، تضمّنت تحليل أكثر من 150 عائلة من البرمجيات الخبيثة ونُسَخها المعدلة، والتي جرى توزيعها عبر 60.000 شبكة "بوت نت" حول العالم تضم كل منها أعداداً كبيرة من الأجهزة المصابة ببوتات الإنترنت. واشتملت أبرز الأشياء التي كشف عنها التقرير تزايد الطلب العالمي على البرمجيات الخبيثة متعددة الوظائف غير المصممة لأغراض محددة ولكنها تتسم بالمرونة التي تكفل لها أداء أية مهمة تقريباً.

ويتم تسخير شبكات "البوت نت"، المؤلفة من الأجهزة المخترقة لأهداف إجرامية، من قبل المجرمين الذين يعملون على نشر البرمجيات الخبيثة وتسهيل شنّ هجمات "الحرمان من الخدمة" DDoS والهجمات عبر الرسائل غير المرغوب فيها. ويتابع باحثو كاسبرسكي لاب باستمرار نشاط "البوت نت" باستخدام تقنيات كاسبرسكي الخاصة بمراقبتها، بهدف منع شنّ الهجمات، أو إيقاف نوع جديد من التروجانات التي تستهدف المصرفيين، مثلاً. وتعمل التقنية عبر محاكاة جهاز مخترق، حيث تحاصر الأوامر الواردة إليه من الجهات التخريبية التي تستخدم "البوت نت" في توزيع البرمجيات الخبيثة، ما يقدّم للباحثين عينات وإحصاءات قيّمة عن تلك البرمجيات.

وانخفض نصيب البرمجيات الخبيثة ذات الأغراض الأحادية والتي تم توزيعها من خلال شبكات "البوت نت"، انخفاضاً ملحوظاً في النصف الأول من العام 2018 مقارنة بالنصف الثاني من 2017، استناداً إلى نتائج أبحاث أجريت حديثاً. وقد وُجد، على سبيل المثال، أن 22.46% من جميع الملفات الخبيثة الفريدة التي وُزّعت عبر شبكات "البوت نت" الخاضعة لمراقبة كاسبرسكي لاب في النصف الثاني من 2017، كانت تروجانات تستهدف القطاع المصرفي، في حين انخفضت حصة هذا القطاع في النصف الأول من 2018 بمقدار 9.21 نقطة مئوية إلى 13.25% من جميع الملفات الخبيثة التي رصدتها خدمة تتبع "البوت نت" من كاسبرسكي.

وانخفضت أيضاً نسبة بوتات البريد غير المرغوب فيه، وهي نوع آخر من البرمجيات الخبيثة ذات الأغراض الأحادية والتي يتم توزيعها عبر شبكات "البوت نت"، انخفاضاً ملحوظاً من 18.93% في النصف الثاني من 2017 إلى 12.23% في النصف الأول من 2018. أما البوتات المسؤولة عن شنّ هجمات الحرمان من الخدمة، فقد انخفضت أيضاً من 2.66% إلى 1.99% في الفترة نفسها.

وفي الوقت نفسه، نما توزيع البرمجيات الخبيثة ذات الطبيعة المتنوعة عبر شبكات "البوت نت"، ولا سيما أدوات الوصول عن بُعد RAT الخبيثة، التي تتيح فرصاً غير محدودة لاستغلال الحواسيب المصابة. وتضاعفت حصة ملفات RAT الموجودة بين البرمجيات الخبيثة التي توزعها شبكات "البوت نت" منذ النصف الأول من 2017، إذ ارتفعت من 6.55% إلى 12.22%. وتصدّرت الأدوات الخبيثة njRAT وDarkComet وNanocore قائمة ملفات RAT الأكثر انتشاراً عبر الشبكات التخريبية. ويمكن تعديل تلك الأدوات الثلاث التي تستغلّ الأبواب الخلفية للنظم التقنية حتى بأيدي جهات تخريبية تفتقر للخبرة، وذلك نظراً لبُنيتها البسيطة نسبياً، ما يسمح بتعديل البرمجية الخبيثة لتوزيعها في منطقة معينة.

ولم تُظهر التروجانات، التي تُستخدم أيضاً لأغراض متنوعة، قدراً كبيراً من التقدّم مثلما فعلت ملفات RAT، ولكن بخلاف الكثير من البرمجيات الخبيثة ذات الأغراض الأحادية، زادت حصتها من الملفات المكتشفة، إذ ارتفعت من 32.89% في النصف الثاني من 2017 إلى 34.25% في النصف الأول من 2018. ويمكن إجراء تعديلات على عائلة واحدة من التروجانات والتحكم فيها بخوادم متعددة للتحكم والقيادة، لكل منها أغراض مختلفة، كالتجسس الإلكتروني وسرقة بيانات اعتماد الدخول.

وأوضح ألكساندر إرمين الخبير الأمني لدى كاسبرسكي لاب، أن رواج ملفات RAT وغيرها من البرمجيات الخبيثة متعددة الأغراض وتصدُّرها الملفات الموزعة عبر شبكات "البوت نت" يعود إلى "ارتفاع التكلفة المالية لتملك هذه الشبكات وإدارتها والسيطرة عليها"، ما يجعل المجرمين حريصين على تحقيق الربح عبر كل فرصة سانحة للحصول على المال، وقال: "يمكن للبوتات المبنية من برمجيات خبيثة متعددة الأغراض تغيير وظائفها بسرعة نسبية والتحوّل، مثلاً، من إرسال رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه إلى شنّ هجمات DDoS أو توزيع التروجانات المصرفية"،